

خلافة **واقول** يعني اذا وجب العشر كاملا وهو اثنان  
 فيما سقى بما السما في العشرين وكذا فيما سقى بالدالية  
 وهي اثنان في العشرين بعد اخراج المونة لم يكن  
 تفاوت بين ما سقته السما وبين ما سقى بخرب ونحو  
 الحديث المتقدم بحالفة وهذا جمعه تحقيق للمذهب  
 وجواب القائل بخلفي يحصل في ضمنه التزامه  
 ونسب هو جوابا للزاميتا ومثله كثير كما في شرح  
 عقائد المستفي وحاشية الجوالي عند قوله خلاف  
 للسو فسطايتيه فاذا علمت ذلك ظهر لك ان يقول  
 السيد المحوي يجب عليه قفيز لا قفيزان غير صحيح  
 لانه نظر الي ان الزام القابل لا يتم الا اذا رفق المونة  
 وحسب نصف العشر تقا لعموما حسابه  
 العشر بعد دفع المونة وله يقل به حتى يلزم عليه  
 عدم التفاوت ونحن نقول هذا ليس جوابا للزاميا  
 حتى يجاريه في ثبوت نصف العشر ايضا بل هو تحقيق  
 ولا يلزمنا حينئذ كما تقدم لك ان **شوقال** السيد  
 وقد علمت خلافة وهو التفاوت لعدم التفاوت  
 بين الواجبين **واقول** بل علمنا عدم التفاوت  
 وهو وجوب العشر في كلا الصورتين وكلامه  
 هذا مبني على الحكم بان الواجب نصف العشر من  
 العشرين بعد اخراج المونة ومعها التفاوت يظهر  
 لكنه غير مراد **شوقال** فلانتم الزام القابل يدفع المونة  
 انتهى **اقول** لم يتقدم عن الاكل في كلامه لشرح  
 بان شراره الزام القابل بها سابق من المثال بل  
 الزام وقع ضمنا فان القابل يدفع المونة يقول

بوجوب

بوجوب نصف العشر بعد ما قرره الاكل يقع بمجرد  
 الرغ وجوب نصف العشر الى لزوم العشر كاملا وعدم  
 التفاوت وهو خلاف النص **شوقال** وهذا التقدير  
 يظهر سقوط قول الفاضل سعدي جدي حيث قال في  
 قوله وببانه ان الخارج الي قوله من حق امر هذا الكتاب  
 فيه شي لانه اذا لم ترفع المونة تكون الواجب قفيزين  
 ايضا فانها نصف العشر انتهى واقول بحسب السيد  
 مع سعدي مبني على وجوب التقدير القفيزين بالخارج  
 عنه تقدم لا يحتاج الي التكرار وما جاء بسعدي من الاكل  
 فبحث ظاهر قوي الا انه تعالى قد نزع علينا بالبر  
 عنه وهو انه وان وجب في الاربعين قفيزين وهو  
 نصف العشر يمكن به يظهر التفاوت بين ما سقى  
 بالسما وما سقى بالدالية وهو غير مراد اذا الخارج  
 من المستقى بالسما اذا كان عشرين قفيزا فالواحد  
 قفيزان ومن المستقى بما الدالية في الاربعين قفيزا  
 قفيزان والتفاوت ظاهر من حيث المنصوص فان  
 الاربعين ليست بمثل العشرين وهذا لا يظهر فيه عدم  
 التفاوت بل عدم التفاوت اذا حسبت المونة كما  
 عشرين ثم اخرج العشر من العشرين الباقية  
 وهو اثنان فانه صار بمثابة ما سقى بالسما وكان  
 العشرين فانه يجب منه العشر وهو اثنان فظهر عدم  
 التفاوت الذي هو خلاف المنصوص وايضا نقول  
 ان الاربعين فيما نصف العشر وهو اثنان واذا  
 رفعت المونة يجب ايضا اثنان وهذا بعينه ربما  
 يفهم من قوله فلان معنى لرفعها وذلك ان الواجب

كذا ما طرأ في  
 نسخة